

...وتبقى فلسطين

أخاف أن أدفن في أرض غريبة

قاسم س. قاسم

رفض أبو أحمد العيش في المخيم، فقد اعتبر أن هناك من هم أولى منه بمساعدات «الأونروا». في مخيم البرج الذي أنشئ عام 1949، لم تكن حياة اللاجئين مريحة؛ فقد عاش الفلسطينيون في المرحلة الأولى على تلال رملية. عملوا على نزع أشجار الصبار التي كانت منتشرة في المكان. الأرض التي سكنوها كانت ملكاً لشخص من آل الحركة في البرج، وقد تبرع بها لاستضافة اللاجئين. في تلك المرحلة «خرجنا لنشوف الفلسطينيين. قالوا إنهم هربوا من بيوتهم. أخذنا معنا حرامات وفرش. الله لا يفرك المنظر يا ستي»، كما تستذكر جدتي (والدة أمي) ابنة منطقة البرج. تقول إن أبناء المنطقة ساعدوا «المهجرين» كما كانوا يصفونهم. في عام 1949 بدأت «الأونروا» بتقديم المساعدات إلى الفلسطينيين. وعوضاً عن النوم في العراء نام اللاجئون في الخيم التي ثبّتت أطرافها بعلب حليب معبأة بالرمال. مع الأيام تطوّرت الخيمة، وأحيطت بمدماكين (صوفين من الحجارة) لحمايتها من الرياح (منعت القوانين اللبنانية حينها بناء أكثر من مدماكين. لأن ذلك يعتبر مأوى، مما يعني توطيناً). بعد عام 1969، وقعت «الأونروا» اتفاقية مع الحكومة اللبنانية لبناء بيوت للفلسطينيين. فحولت الخيم إلى منازل، ثم إلى أبنية من طوابق عدة. تطور مخيم البرج، جاءت الثورة إلى بيروت ورحلت. عايش جدي كل ما جرى، مؤمناً بأنه سيعود إلى دياره. أما والدي وأعمامي فقد تركوا لبنان، وهاجروا، مؤمنين بأن علمهم سيحرق فلسطين وأنهم من العائدين إلى أرضهم.

مرّت السنوات وبقي الأمل بالعودة، رغم كل النكسات التي مرت بها القضية الفلسطينية. توفي جدي ودفن في جبانة «الرادوف». توفي والدي ودفن في أميركا. كذلك توفي عمي ودفن في ألمانيا. وتوفي عمي الثاني ودفن في السعودية. أما بالنسبة إلي، فإنني على يقين بأنني سأشهد تحرير فلسطين، هذا إذا افترضنا أنني سأعيش المعدل العمري المتوقع للذكور في لبنان وهو 78 عاماً. ولكنني في بعض اللحظات، عندما أرى اختلافات الفصائل الفلسطينية، يتملكني اليأس وأرى تحرير فلسطين أمراً مستبعداً. هكذا، ورغم إيماني بتحرير «سيده الأرض»، أخاف حقاً أن أموت وأدفن مثل باقي أفراد عائلتي في أرض غريبة، بينما يدفن الغريب في أرضي.

في مثل هذه الأيام قبل 67 عاماً، تحصّن والدي وبعض أبناء عكا في قلعة المدينة البحرية. كان الهدف منع «اليهود» من السيطرة على المدينة. خصوصاً بعد وصول أخبار عن مجازر إرتكبت في القرى المحيطة. في مثل هذه الأيام من عام 1948 نفذت «عصابات الهاغاناه» عملية «بن عمي» العسكرية، جزء من «الخطة دالت»، التي قضت باحتلال كامل شمال فلسطين من عكا إلى الناقورة، وذلك قبل رحيل الاحتلال البريطاني عن فلسطين في 15 أيار.

أذكر ما رواه عمي رجب قاسم عن تلك الأيام، وكيف تحصّن هو وجدي ووالدي وعدد من أبناء المدينة في القلعة. قال «كان معنا ثلاثتنا بنديّة واحدة، وكان المطلوب منا الصمود، لأننا سمعنا أن جيش الإنقاذ في طريقه إلينا». مرت الأيام، واشتد القصف الصهيوني على المحاصرين في القلعة، «لم نملك ماءً أو طعاماً، وسقط عدد كبير من الشهداء في صفوفنا، فاضطررنا إلى الهرب». كان يوم الهروب فجر 15 أيار يوم إعلان قيام الكيان الصهيوني. «تركنا والدك ولم نستطع إخباره بانسحابنا بسبب تمركزه في نقطة بعيدة عنا. لم نعرف شيئاً عنه، وهربنا إلى قرية والدتي في جنوب لبنان»، قال. هناك انتظرت العائلة عودة والدي. مرت الأيام، لكنه لم يعد. «كنا قد اتفقنا في حال انسحابنا على الالتقاء في قرية عين قانا اللبنانية، قرية جدتك، لكنه لم يأت، فقلنا إنه استشهد»، أضاف. بعد شهرين، عاد والدي إلى عين قانا. روى ما جرى معه. قال إنه «عاد إلى منزل العائلة الملاصق للطريق الرابط بين عكا وبيروت، مكث فيه، ثم استغل ظلمة إحدى الليالي للهروب إلى لبنان». أما طول رحلة التهجير إلى لبنان فسببها مكوثه أياماً عدة في كل قرية مرّ بها.

في لبنان اجتمعت العائلة مجدداً في عين قانا. هذه المرة لم يكن حضورهم لزيارة قرية الحجة إم أحمد (جدتي)، فهم الآن لاجئون ممنوعون من العودة إلى ديارهم. مرّت الأيام، وأصبحت أشهراً، والأشهر أصبحت أعواماً، وبدأ الأمل بتحرير فلسطين بالضمور. انتقلت العائلة إلى بيروت، وتحديداً إلى محيط مخيم برج البراجنة، حيث استأجر جدي منزلاً وسكن مع العائلة فيه.

العائلات»، بديلاً من حق العودة وفقاً للقرار «194».

كذلك أقرّ الطرفان في مؤتمر «أنابوليس» عام 2007 بـ«دولة يهودية خالصة» تكزّس وجود هوية إثنية واحدة لا تحتل استيعاب هويات أخرى بما فيها الفلسطينية، الأمر الذي يعني نفي السلطة الكامل لحق اللاجئين في العودة إلى بلداتهم، مع سبق الإصرار والترصد!

ووفق ممدوح نوفل، وهو المستشار الأمني للرئيس السابق ياسر عرفات، فإن المفاوضات الفلسطينية في محادثات «كامب ديفيد الثانية» عام 2000 قبل «تحمل إسرائيل مع الآخرين المسؤولية المعنوية عن نكبة اللاجئين، وعودة بعضهم إلى أراضيهم التي صار اسمها إسرائيل». وبذلك، أسقط عن «إسرائيل» التزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين، وأشرك معها الآخرين في تحمّل العبء المعنوي لنكبة اللاجئين التي سبقت حالة الجمود بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لنحظ أنّ الاعتراف بيهودية الدولة كان لب أي محادثات ثنائية، ما يعني أنه في إعادة تفعيل أي مفاوضات لاحقة، سينطلق التعامل مع قضايا اللاجئين من هذه القاعدة.

وفي إطار قلب الحقوق التاريخية إلى حقوق اقتصادية، يوضح مصدر مقرب من السلطة أنّ «المحادثات غير الرسمية مع الجانب الإسرائيلي على صعيد حل اللاجئين، تعتبرها السلطة محادثات شرعية تندرج توصياتها ضمن مشروع السلطة وحلوله المطروحة لقضايا اللاجئين»، مبيّناً أنّ وثيقة «إكس أن بروفانس» التي تم توقيعها قبل حوالي ثمانين سنة من توقيعها مع إسرائيل، طرحت أرقاماً للتعويض المالي بمعدل 14 - 21 ألف دولار لكل لاجئ، بديلاً من العودة، وليست مكفلة لها.

في هذا السياق، يذكر أيضاً أن سري نسيبة، الذي كان رئيس مجلس أمناء جامعة القدس، أصدر بالتعاون مع مركز «يا في للدراسات الاستراتيجية» التابع لجامعة «تل أبيب»، وثيقة تقترح عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع فقط، وهو مدار بحث لا يزال قائماً حتى الآن!

التي يلجأ إليها، وتمّ ذلك عبر ما عُرف بـ«اللجنة الخاصة باللاجئين»، التي تم تشكيلها بعد مؤتمر مدريد 1991، وتلخّص عملها في تحسين شروط القهر والغبن التاريخي الواقع على اللاجئ الفلسطيني، عبر تشكيل ست لجان مختلفة، هي: لجنة تشمل العائلات، البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، الصحة العامة، قواعد تنمية المعلومات عن اللاجئين، رضاء ورفاهية الأطفال، تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل.

هكذا، جوّفت المنظمة الحق الطبيعي للاجئين من مضمونه الرئيسي، واشتغلت على إحلال التوطين والتأهيل محل العودة والتعويض، عبر «محاولة» إحلال التنمية محل فقر المخيمات، وتحويل الأخيرة إلى أحياء سكنية واستبدال حالتها المؤقتة بوضع مستقر ونهائي، إلى جانب التركيز على المشاريع ذات الطابع الإغاثي والمعيشي، إلى حدّ صارت تتقاطع فيه المنظمة مع خطاب «الأونروا» ومقارباتها لقضايا اللاجئين.

تدريج المفاوضات الفلسطينية

مرت السنوات، وجاء عهد ما بعد أوسلو، الذي تدفقت فيه المقترحات العربية والغربية الهادفة إلى «إيجاد حلول عادلة للاجئين»، على طاولة المفاوضات الفلسطيني، فيما الأخير كان مفتوناً بمقترحات «بيرون» الكندية عام 1995، التي دعت «الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التخلي عن المحرّمات، وتوفير خيارات حرة للاجئين يستطيعون بها أن يشكلوا خيارهم الحر». وبهذه الصيغة، أنس المفاوضات الفلسطيني إلى كسر صورة المحرّمات في الذهنية الفلسطينية، بعدما ارتأت الحكومة الكندية أن تتبكر «حلولاً خلاقاً» تفتت حق العودة.

أما وثيقة جنيف 2003، المعروفة بوثيقة «عبد ربه - بيلين»، فقد شكّلت انعطافاً خطيراً في مسار المفاوضات الثنائية المتعلقة باللاجئين، إذ أرسى المفاوضات «خيارات توطين اللاجئين حيث يقيمون، أو توطينهم في الدولة الفلسطينية على حدود 1967، أو توطينهم في الأراضي التي يتم تبادلها وفقاً للمتفاوضين، أو أنّ تقوم إسرائيل بالسماح بعودة بضعة آلاف من اللاجئين تحت عنوان لمّ شمل



بيدة من بين 39 قرية مقدسية

صوب عائلة أبو ليل، ما دفع والد أمانة إلى تهديد جميع نساء عائلته بالقتل إذا بقين في القرية، خوفاً من أن يحل بهن ما حل بنساء دير ياسين، فهربت النساء إلى قرية شعفاط المجاورة للفتا الحديثة، وجلسن بين الصخور حتى أشرق الشمس.

وفي ذلك اليوم، فرّ عدد كبير من أهالي لفتا إلى مدينة رام الله والبحيرة، وسط الضفة المحتلة، وسكنوا في قراها، ولكن عائلة أبو ليل أثرت البقاء في قريتها بعدما عجز الاحتلال عن السيطرة عليها. فقد كان جميع من في المنطقة يساعد «المجاهدين» على التغلب على «عصابات الاحتلال» المتمركزة في ثلاث نقاط رئيسية (دار الحكومة

فوالدها ومعه ثلاثة «مجاهدين» آخرين منعوا احتلال ما تسمى لفتا الحديثة (أي أرض السمار نفسها)، حيث كان يسكن فيها أربع عائلات فقط، وتبعد عدة كيلومترات عن لفتا البلد.

«كانت الساعة الحادية عشرة ليلاً عندما قررت هداسا (مستشفى إسرائيلي تأسس عام 1939 على أراضي قرية العيساوية) إرسال جنود إلى الجزء الحديث من قرية لفتا، وذلك بعد قدوم المعزّين إلى بيت والدي لتعزيته بوفاة جده الذي استشهد خوفاً من بنادق الاحتلال، إذ لم تسعفه سنوات عمره السبع على تحمل ضغط الحرب»، تروي أبو ليل. فجأة، بدأت نيران الاحتلال تتجه

تفتيشها، ما دفع الاحتلال إلى نقل الذخيرة إلى جنوده، فتغيرت موازين القوى. ولكن عائلة أبو ليل، إضافة إلى عائلتين أخريين، بقوا في أرضهم.

منذ عام 1967، سمحت سلطات الاحتلال لأهالي أرض السمار بالبناء في أراضيهم المشهورة بخصوصيتها الزراعية، فازدادت المساحة السكانية فيها، بل اشترت عدة عائلات لا تنتمي بأصولها إلى قرية لفتا عدداً من الأراضي هناك وبنت عليها بيوتاً لها. مع ذلك، تبقى تلك البيوت أقلية بالنسبة إلى الكثافة السكانية الإسرائيلية المحيطة بأرض السمار، مثل مستوطنة التلة الفرنسية ومنطقة سكن طلاب الجامعة العبرية.

منطقة كرم المفتي، التي تقع في الطريق المؤدية إلى الجامعة العبرية، حيث استطاعوا تفجير مصفحات إسرائيلية راح ضحيتها عدد من الإسرائيليين. إثر ذلك، حاصر «المجاهدون» الجنود في هداسا والجامعة العبرية.

في تلك اللحظات، وقّعت اتفاقية بين الأردن والاحتلال على عقد هدنة أقرت بقاء الاحتلال في مستشفى هداسا والجامعة، فيما تقوم مصفحات بحراسة من الأمم المتحدة بإيصال حاجاتهم من الطعام والملابس. وحينما مرّت تلك القافلة على حاجز «مدلي اليوم»، الذي كان يفصل القدس العربية عن القدس المحتلة آنذاك، تهاون الحراس في

في الشيخ جراح ومستشفى هداسا، إضافة إلى الجامعة العبرية، إذ كانت كل هذه النقاط تطل على أرض السمار.

منذ عام 1967، سمحت سلطات الاحتلال لأهالي أرض السمار بالبناء في أراضيهم

وتروي العجوز كيف كانت النساء يملأن صدورهن بالرصاص والقنابل ثم ينقلنه للمجاهدين. ولكن الفصيل في معركة أرض السمار والشيخ جراح هو الكمين الذي نصبه «المجاهدون» لجنود الاحتلال عند